دعوة لتطوير سياسات اقتصادية محفزة لأداء القطاع الخاص

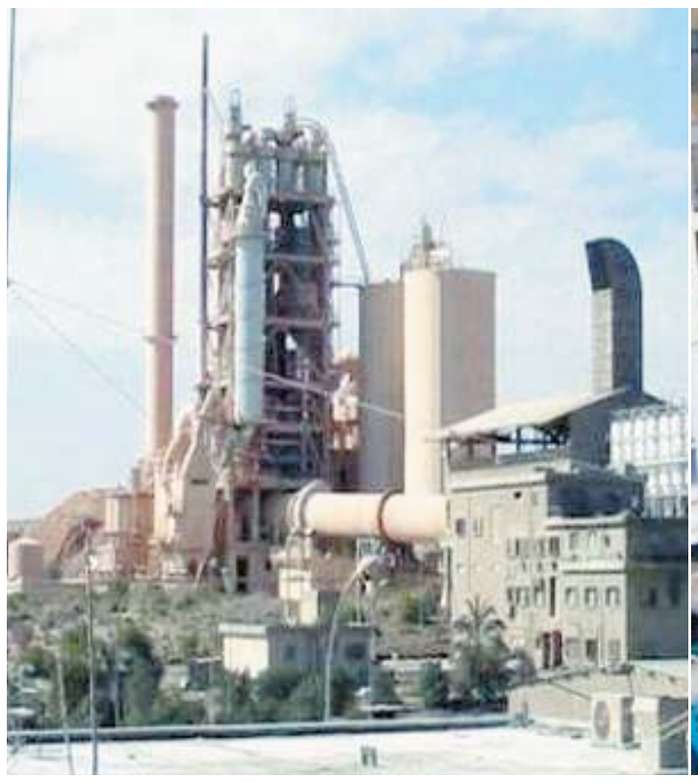

دعت دراسة إلى إعادة هيكلة دور الحكومة لتصبح موجها مشرعاً ورقابياً على أداء السوق وأداء القطاع الخاص وتنمية علاقة الشراكة مع القطاع الخاص لتأخذ نهج ومفهوم الشراكة الحقيقة المبنية على الثقة والمسئولية من كلا الطرفين.

وأكدت على أهمية بناء مفهوم لشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص قائمة على تطوير نماذج لعقود الشراكة المنهجية نحو التنمية الاقتصادية والتنمية الرادة لدى القطاع الخاص وتطوير سياسات اقتصادية محفزة لأداء القطاع الخاص وليس سياسات استبعاد القطاع الخاص من الموارد الاقتصادية في المجتمع وزيادة الوعي لدى كل من الحكومة والقطاع الخاص حول الأدوار الجديدة لكليهما وتحديد هذه الأدوار وتوضيحها.

ووفقا للدراسة التي أعدتها الدكتورة نجاة جمعان أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء فإن تطور القطاع الخاص مرهون بتطور السياسات الحكومية وآلياتها التنفيذية بحسب متطلبات التنمية الاقتصادية، وتهيئة مناخ الأعمال بالشكل الملائم وبما يحقق منافسة حقيقية وعادلة للقطاع الخاص، والقائم على القدرات والإبداع والجودة وليس على الانتماءات السياسية أو القبلية أو المناطقية، والابتعاد عن استغلال السلطة السياسة أو العسكرية للاستحواذ على المشاريع الاستثمارية، بل قد يتطلب الأمر الفصل بين دور الدولة والقائمين عليها وبين دور القطاع الخاص والقائمين عليه.

وأشارت إلى إن استراتيجية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تعتبر مفهوماً طويل الأجل يعمل في إطار نظام متكامل يشمل عدداً من المكونات، كما أن السياسات الاقتصادية المتوازنة التي تخلق بيئة اقتصادية داعمة لعمل القطاع الخاص في إطار الشراكة المستهدفة تمثل الجزء الأساسي لهذه الشراكة، كما أن وجود مؤسسات قطاع عام فاعلة وقوانين وأنظمة ولوائح واضحة لأدوار ومسؤوليات هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير في عمل نظام الشراكة، كما أن الموارد البشرية المؤهلة مهنياً وفنياً أيضاً سوف تساعد بشكل فعال في عمل هذا النظام بفاعلية، ويمكن أن تأخذ الشراكة التعاقدية أحد الأشكال التالية: ومنها الشراكة على أساس التعاقدية: (عقود الخدمات، عقود الإدارة، عقود الإيجار، عقود البناء والتشغيل والتحويل. و الشراكة على أساس معيار المبادرة: (الشراكة بمبادرة من الحكومة، الشراكة بمبادرة من القطاع الخاص، الشراكة بالتعيين كخلق شركات اقتصاد مزدوج ذات مهمات متنوعة وخاصة، الشراكة بنظام الامتياز.

ودعت الى وضع القوانين المنظمة لهذه العلاقة وبما يشجع تنفيذ هذه الأدوار.

وشكلت توجهات ومنطلقات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري أساساً قوياً لإطلاق طاقات النمو للقطاع الخاص، وتوسيع أنشطته الاستثمارية وتنويعها والدخول في مجالات كانت حكراً على الدولة مثل التعليم والصحة والاتصالات وغيرها، ومثلت خطة التنمية الثالثة للتخفيف من الفقر الأداة الملائمة لتحقيق هذا التحول، وتسعى الخطة إلى تقوية جوانب الشراكة مع القطاع الخاص من خلال التركيز على استكمال توفير متطلبات البنية الاستثمارية الملائمة، وتوفير البنية التحتية وتهيئة الأجواء للاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاعات المختلفة.

كما شهدت السنوات القليلة الماضية قيام الحكومة باتخاذ عدد من السياسات والإجراءات العملية اللازمة لخلق شراكة حقيقية بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، حيث تم إنشاء مجلس الغذاء من الحكومة وممثلي القطاع الخاص، وإنشاء المؤسسة العامة القابضة للاستثمارات والتنمية العقارية، تتولى إدارة أراضي الدولة المخصصة للاستثمار، وتهدف إلى حل مشكلة الأراضي الخاصة بالاستثمار والمستثمرين. كما أن إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية بهدف ضمان الودائع وتعزيز أركان الاستقرار المالي ومفهوم الشراكة بإنشاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص PPP في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بهدف تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتمكينه من إنشاء إدارة خدمات البنى التحتية الأساسية. كما تم تطوير نظام النافذة الواحدة في وزارة الصناعة والتجارة ليتم من خلالها كافة المعاملات والخدمات.

1.247 مليار ريال تكلفة المشاريع التربوية بحضرموت

المكلا/سبأ

>،، بلغت قيمة الإستثمارات المعتمدة لمشاريع التربية والتعليم لعام 2012م ملياراً و247 مليوناً و28 ألف ريال .

وأشار مدير مدير مكتب التخطيط والتعاون الدولي عمر سالم الأشولي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إلى أن تلك المشاريع تضمنت بناء وتشييد 94 مشروعاً تربوياً منها 64 للسلطة المحلية و21 للسلطة المركزية وتسعة لمشاريع تطوير التعليم الأساسي .

تصدير 2500 طن من المنتجات الوطنية

عدن/سبأ

>،، صدرت عبر أرصفة المعلا بميناء عدن أمس ألفين و650 طناً من المنتجات الوطنية شملت أسماك ونخالة القمح ومنتجات زراعية وصناعية.

وذكرت احصائية النشاط الملاحي اليومي حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها، أن شحنة نخالة القمح البالغة الفين و250 طناً صدرت إلى جمهورية مصر العربية، فيما صدرت شحنة الاسماك والاحياء البحرية البالغة 300 طن إلى الأردن وروسيا والصين وبانكوك وماليزيا وفرنسا ولبنان، وصدرت شحنة الحلويات والصابون والبسكويت والمرطبات والعصائر البالغة 100طن إلى اثيوبيا.

وكانت أرصفة ميناء المعلا شهدت أمس تفريغ 415 حاوية بضائع متنوعة من مواد البناء والمعدات الفنية الخاصة بالمشاريع الاقتصادية التنموية الجاري تنفيذها في عدد من المحافظات.

توزيع 50 سلة غذئية للمتعايشين مع الايدز

في إطار التعاون والتكامل بين منظمات المجتمع المدني من أجل تقديم الخدمات المجتمعية والدعم اللازم لإنجاح الأنشطة المختلفة وزعت مؤسسة نو استجما للتنمية عدد خمسين سلة غذئية للمتعايشين مع الإيدز وذلك بدعم مقدم من مؤسسة الصالح الاجتماعية.

وأوضح رئيس مؤسسة نوستجما للتنمية على العلكمي أن المساعدات تم توزيعها للعائلات الفقيرة من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري في أمانة العاصمة وثمن دور مؤسسة الصالح وما تقدمة من خدمات إغاثية وتوزيع المساعدات وغيرها من الخدمات الانسانيه والاجتماعية.

مشيراً إلى أن المؤسسة قد قامت قبل هذا النشاط بتوزيع أربعين سلة غذائية قدمتها جمعية الرعاية الإسلامية في دولة الكويت تحت إشراف الناشطة الإنسانية معالي العسعوسي واستهدفت العائلات المحتاجة من المتعايشات في اليمن.

مشيداً بالدور المهم الذي تقدمه منظمات المجتمع المدنى في شتى المجالات خاصة الخدمية للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة الإيدز.

خبراء: وضع اليمن في مسار التنمية المستدامة يتطلب تسريع استيعاب تمويلات المانحين

كتب /محمد راجح

تزداد الأزمة الاقتصادية في اليمن تفاقما مع انشغال الجميع في القضايا السياسية وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين واتساع الفجوة الحاصلة في الفقر والبطالة

وطبقاً لخبراء فإن جهود اليمن للتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية قصيرة الاجل والعودة الى مسار التنمية المستدامة يتطلب دعماً من الشركاء الإقليمين والدوليين وتفعيل الاداء الحكومي وتوسيع القدرات والإمكانيات اللازمة لتسريع استيعاب وتوظيف التمويلات الخارجية.

مؤكدين أن الدعم التنموي يعتبر محدداً رئيسياً لتدعيم الاستقرار الكلي وتعزيز ثقة المواطن في جدوى التسوية السياسية.

وتعهد المانحون بتقديم نحو 7.9 مليار دولار في مؤتمري المانحين في الرياض وأصدقاء اليمن في نيويورك لدعم المرحلة الانتقالية في اليمن وتمويل برنامج الاستقرار والتنمية.

لكن حتى الآن لم يتم الالتزام بتقديم هذه التعهدات من قبل المانحين وهناك جمود كبير في عملية تخصيصها واستيعابها.

الملف الاقتصادي

يقول خبراء اقتصاد ان مشكلة اليمن الرئيسية هي بالدرجة الأولى مشكلة اقتصادية وتبعاتها المتعددة في الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي للمواطنين.

داعين إلى ضرورة وضع الملف الاقتصادي في صدارة اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي الراعي للمبادرة الخليجية بالتوازي مع الملفين السياسي والأمني.

وتدرس الجهات المعنية في الحكومة ومجتمع أصدقاء اليمن خيارات متعددة لاستيعاب تمويلات المانحين التي تراوح مكانها منذ مؤتمري الرياض ونيويورك من العام الماضي.

ويأتي في طليعة هذه الخيارات بعد انشاء جهاز تنفيذي خاص بالتمويلات الخارجية مقترح يقضي بإنشاء صندوق ائتماني لإدارة تمويلات المانحين وتفعيل إدارة استيعابها بحسب الجدول الزمني الذي تضمنه برنامج الاستقرار والتنمية الذي أقرته الحكومة.

ويؤكد البنك الدولي في هذا الصدد أن هناك اتفاقاً على استكشاف خيارات متعددة تركز على بناء القدرات لمساندة تنفيذ الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة والمساعدة في تعزيز القدرة الاستيعابية للحكومة لوضع وتنفيذ برامج يتم تمويلها من تعهدات المانحين.

تقديم التمويلات

وبحسب الباحث الاقتصادي الدكتور ياسين الرماح فإن المجتمع الدولي مطالب بالوفاء بالتزاماته تجاه اليمن وتحمل مسئولياته بدعم الاقتصاد اليمني والقيام بشكل فوري بتقديم التمويلات اللازمة للمشاريع التنموية التي أقرتها الحكومة.

ويحذر الدكتور ياسين من تفاقم الأزمة الاقتصادية بتبعاتها وتأثيراتها السلبية المتعددة إذا لم يتفاعل المجتمع الدولي وشركاء التنمية مع احتياجات اليمن الاقتصادية والتنموية وانعكاس وعودهم وتعهداتهم الى مشاريع تنموية على ارض الواقع.